الإطار المفاهيمي والنظري لعلم المالية العامة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لعلم المالية العامة

السنة الثالثة قانون عام

لطفاوي محمد عبد الباسط

2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-تمرين :اختبار أولي 9

II-نشأة وتطور المالية العامة 11

آ. العصور القديمة.....11

ب. العصور الوسطى.....12

پ. العصر الحديث.....12

1. الدولة الحارسة.....12
2. الدولة المتدخلة.....12
3. الدولة المنتجة.....12
4. دولة الرفاه الاقتصادي.....13

III-مفهوم المالية العامة 15

آ. تعريف المالية العامة.....15

IV-الحاجـــات العامــة 17

آ. الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة.....17

ب. الحاجات المستحقة.....17

V-السياســـة المالية 19

آ. السياســـة المالية.....19

VI-تمرين :تمارين متعلقة بالمحور الأول 21

خاتمة 23

حل التمارين 25

قاموس 27

معنى المختصرات 29

قائمة المراجع 31

مراجع الأنترنيت 33

وحدة

ينتظر منك عزيزي الطالب بعد دراسة هذا المقرر أن تكون قادرا على أن:
- تتعرف على الأسس والقواعد العامة لعلم المالية العامة؛
- تصنف وتلخص مدلول النفقات والايرادات العامة للدولة ؛
- تحدد كيفية انجاز الميزانية العامة (الاعداد، الاعتماد والتنفيذ) ؛
- توضح الآثار الاقتصادية للنفقات والايرادات العامة؛
- تقيم طرق وأساليب الرقابة على الميزانية العامة للدولة؛

مقدمة

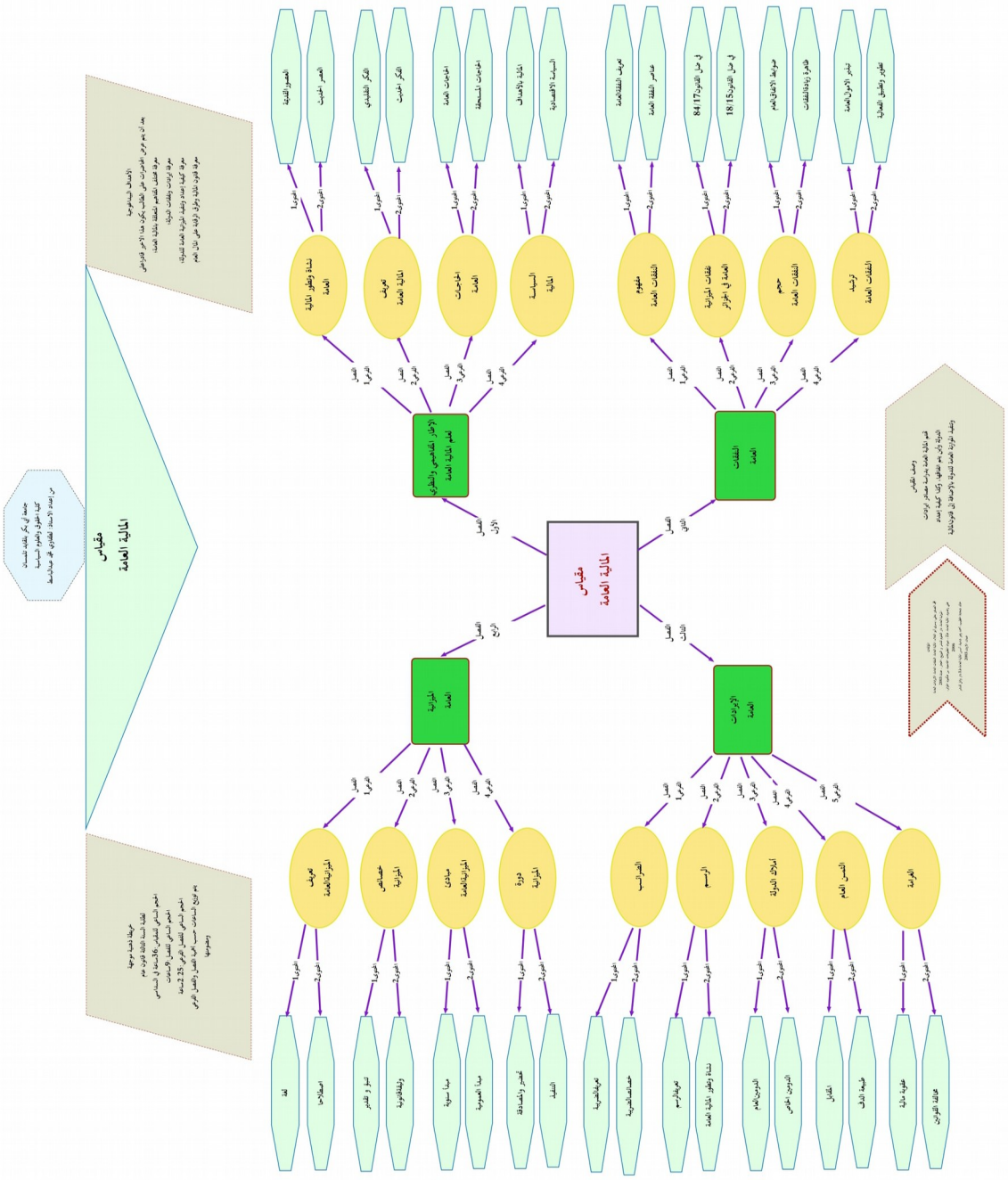

فرنسية

المكتسبات القبلية

تمارس الدولة مجموعة من الوظائف في المجتمع من أجل تلبية مختلف رغبات ومتطلبات ومصالح الأفراد في عديد المجالات اصطلح على تسميتها "الحاجات العامة"، ومن أجل القيام بذلك يلزمها وسائل كثيرة؛ أبرزها الوسائل

البشرية والمالية حتى تتمكن من تحقيق وتلبية ما يحتاج إليه الأفراد؛ هادفة من ذلك تحقيق المصلحة العامة، وعلى هذا الاعتبار فإن الأموال تعتبر أحد أهم الدعامات الأساسية للدولة ، لا سيما وأنها مرتبطة بتنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لأهداف التقدم والرفاه الإجتماعي.

وبالنظر لنشاط الدولة من حيث كونها وحدة اقتصادية تمارس وظائفها باستخدام جزء من الموارد الإنتاجية المتاحة، قصد إنفاق مبالغ من الدخل القومي، آثار هامة على حجم وتكوين الناتج القومي، وعلى الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج على مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية في الدولة.

لذا يجب على الطالب قبل البدء في دراسة مقياس المالية العامة، ان يكون على احاطة بمقياس مدخل للقانون الدستوري، مدخل والتنظيم الإداري، النشاط الإداري، مدخل للإقتصاد السياسي.

تمرين :اختبار أولي

[25 ص 1 حل رقم]

المكتسبات القبلية

الدستور يضع الضوابط القانونية لرقابة البرلمان على أعمال الحكومة

- ○ نعم
- ○ لا

المكتسبات القبلية

يحق للادارة تعديل وتغيير اسلوب تشغيل وتنظيم المرفق العام بغض النظر عن نوع المرفق واسلوب ادارته

- ☐ صحيح
- ☐ خطأ

المكتسبات القبلية

يعتمد النظام الإقتصادي الرأسمالي على الملكية .....لوسائل الإنتاج

المكتسبات القبلية

اذا كان المرفق العام مدين فبعض امواله لا يجوز الحجز عليها من قبل الدائنين

II نشأة وتطور المالية العامة

العصور القديمة 11
العصور الوسطى 12
العصر الحديث 12

الأهداف الخاصة بالمحور الأول

ينتظر منك عزيزي الطالب بعد دراسة هذا المحور أن تكون قادرا على أن:

- تتعرف على مختلف المراحل التي أثرت على علم المالية العامة؛
- تلخص المفاهيم المتعلقة بعلم المالية العامة وعلاقته بالعلوم الأخرى؛
- تميز المالية العامة عن المالية الخاصة؛
- توضح تأثير الحاجات العامة على الإقتصاد العام؛
- تقيم النشاط المالي للدولة؛

تقديم

من البديهي أنه لا وجود لمالية الدولة قبل وجود الدولة ذاتها، وقبل هذا الوجود فقد كانت هناك تجمعات عامة اتخذت شكلا ما من أشكال التجمع وكان لها ماليتها التي نظمتها كل جماعة بحسب ظروفها الخاصة الخاضعة للأعراف والقواعد المنظمة للجماعة.

إن فكرة إدارة وتسيير أموال الدولة ليست بالفكرة الحديثة، وإنما هي فكرة قديمة سادت المجتمعات والحضارات السالفة، رغم الاختلاف والتباين من حيث حجم الأموال وطرق تسييرها، فضلا عن الإطار القانوني المحدّد لذلك، لكن التطورات التي شهدتها الإنسانية والتغيرات التي طرأت على مختلف مناحي الحياة والتقدم الاقتصادي الذي عرفته الدول استلزم ضرورة الاهتمام أكثر بعملية انفاق الدولة للأموال وكيفية تحصيلها للإيرادات العامة، حيث تجسد ذلك في فكرة الميزانية العمومية، إذ غدت وثيقة مهمة تصدر في شكل قانون تتضمن أعباء الدولة في مختلف القطاعات والموارد الواجب تحصيلها.

ما أدى إلى البحث في علم المالية عن قواعد وضوابط صارمة تحدد كيفية استخدام المال العام، كضرورة الرقابة عن طريق ممثلي الشعب وظهور بعض المبادئ الدستورية، كمبدأ "لا جباية ولا نفقة إلا بقانون"، وهو ما تضمنته المادة 1من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789؛ وهو المبدأ الذي لم يفقد أهميته إلى اليوم، وأصبح معيار قياس رقي الدول وتطورها؛ حسن استخدام الأموال العمومية وحرصها على القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها بشكل عقلاني ورشيد.

آ. العصور القديمة

كانت دولة الفراعنة بمصر والإمبراطورية الرومانية تلجأ إلى فرض الجزية على الشعوب المغلوبة، وإلى عمل العبيد للحصول على موارد تنفق منها على مرافقها العامة، وقد عرفت مصر الفرعونية الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المعاملات التجارية وعلى نقل ملكية الأراضي، كما عرفت الإمبراطورية الرومانية أيضا أنواعا معينة من الضرائب كالضريبة على عقود البيع والضريبة على التركات.

ب. العصور الوسطى

اندمجت المالية العامة مع مالية الحاكم الخاصة، أي عدم الفصل بين الذمتين الماليتين، إذ لم يكن هناك تمييز بين النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة وبين النفقات الخاصة اللازمة للحاكم ولأسرته وحاشيته، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد كانت الدولة تستولي على ما تحتاجه من أموال بالاستيلاء والمصادرة، بالإضافة إلى استخدام الأفراد في القيام ببعض الأعمال العامة مجانا.

پ. العصر الحديث

ارتبط تطور المالية العامة باختلاف الأدوار التي قامت بها الدولة في مختلف مراحل تطور المجتمعات، وأصبحت علما مميزا في أسسه وقواعده، وكان من أبرز الكتاب الذين أعطوا علم المالية ملامحه الأولى الفقيه بودان ومونتسكيو وآدم سميث، وقد تطور علم المالية العامة تبعا لتطور وظائف الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1. الدولة الحارسة

ساد مفهوم المالية العامة (م ع)✯ المحايدة في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، وكان هذا الفكر متزامن مع الفكر الكلاسيكي؛ ركز على الحرية الإقتصادية وحيادية الدولة في نفقاتها وإيراداتها، اقتصرت وظائف الدولة في هذه المرحلة على إشباع الحاجات الأساسية والضرورية كالأمن والدفاع والعدالة والسيادة الوطنية 1[1] . بحيث ركز المفهوم التقليدي فقط على:

إقتصار الدولة على مهام محددة ليس لها علاقة بالتدخل في النشاط الإقتصادي أهمها الأمن، العدالة، الدفاع، المرافق العامة الأساسية.

حياد المالية العامة أي تعطيل الجانب الإقتصادي للموازنة العامة للدولة، فلا تحوز الدولة الحق في التأثير على النشاط الإقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية 2[2] .

توازن الميزانية؛ حيث حرص الكلاسيك على توازن في الموازنة العامة وعدم لجوء الدولة للقرض العام تفاديا لأثاره السلبية على رأس المال ودليل للإدارة الرشيدة والقدرة على التمويل السليم لنفقات الدولة .

ونستطيع أن نحدد أسس المالية العامة المحايدة بالنقاط الآتية:

- تستخدم النفقات العامة في مجال الوظائف الرئيسة للدولة؛
- تمثل الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، فلا يتم اللجوء إلى مصادر أخرى كالقروض أو الإصدار النقدي الجديد؛
- تتم جباية الإيرادات العامة بهدف تمويل النفقات العامة دون استخدامها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية؛
- تمتاز الموازنة العامة بصغر الحجم وبمبدأ التوازن أي أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

2. الدولة المتدخلة

أثبتت أزمة الكساد العالمي سنة 1929 فشل الفكر الكلاسيكي في ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور أفكار اقتصادية أخرى تطالب بتدخل الدولة 3[3] ، والتركيز على الطلب كآلية لخلق العرض، وقد ظهر ذلك جليا في فكر الاقتصادي "جون مينارد كينز" في كتابه البطالة العمالة والنقود، والذي طالب بضرورة لعب الدولة لدورها، مما أفضى إلى وجود مرحلتين لتطور المالية العامة المتدخلة[4][3]

3. الدولة المنتجة

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و قيام الثورة البلشيفية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وتطور المفاهيم الاشتراكية، انتشر مفهوم الدولة المنتجة (د مɔ) أو الاشتراكية، التي أصبحت تدخلاتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، إضافة إلى ملكيتها الواسعة لوسائل الانتاج، واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي. و أهم ما ميز هذه المرحلة 4[4] ما يلي:

تغير وظيفة الدولة، حيث أصبحت تسيطر كليا على النشاط الإقتصادي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بالتالي الحافز الفردي؛

أصبح المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الإقتصادي الشامل وأصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الإقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الإقتصاد القومي وتوزيع الدخل الوطني وتوجيهه نحو مختلف استخداماته؛

إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام5[5].

4. دولة الرفاه الاقتصادي

عرف الاقتصاد تطورات كثيرة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أدى إلى ظهور أصوات عديدة مطالبة بالتغيير وبضرورة تدخل الدولة بشكل أكبر، من بينها توصيات ويليام بيفريدج William Beveridge الرامية إلى ضرورة التدخل من أجل تحقيق سياسة موازنية نشطة تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للقضاء على الفقر والمعاناة في المجتمع.

ويمكن تلخيص أبرز وظائف الدولة في ظل دولة الرفاهية في النقاط التالية:

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته؛
- سياسة مالية نشطة تسعى من خلالها إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، للقضاء على الفقر والمعاناة في المجتمع.
- محاربة الفساد الاقتصادي؛
- حماية المستهلك؛
- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي؛
- حماية البيئة

III مفهوم المالية العامة

آ. تعريف المالية العامة

ينقسم مصطلح المالية العامة إلى قسمين:

- المالية: وتعني الذمة المالية، أي الممتلكات والديون والتي تعني الجانب الدائن، ويتمثل في الايرادات أو الموارد، والجانب المدين ويتمثل في الالتزامات والديون.

- العامة: تخص مالية السلطات العامة، أي الاشخاص المعنوية العامة القائمة والموجودة بالدولة ، لذا تجمع هذه المعاني كلمة ميزانية الدولة بما تحتويه من نفقات وايرادات 6[6].

أما علم المالية العامة فيهتم بدراسة وتحليل المشاكل المتعلقة بتخصيص وتوجيه الموارد لإشباع الحاجات العامة من خلال ما يسمى بالموازنة العامة للدولة التي تتضمن جانبين هما النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث ارتبط مفهوم ومضمون هذا العلم في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشـاط الاقتصادي، وبعد أن كان علم المالية العامة في المفهوم التقليدي مقتصرا على البعد المـالي الحسـابي فقط، أصبح هذا المفهوم في العصر الحديث له أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومالية.

حيث عرف في الفكر التقليدي الذي يتزعمه الفقيه ساي على أنه "العلم الذي يتناول بالبحث نفقات الدولة وإيراداتها أو هو "العلم الذي يتناول تحليل حاجات الدولة والوسائل التي تشبع بها هذه الحاجات.

أما في الفكر الحديث، تم تعريفه على أنه "فرع من فروع القانون العام الداخلي يدرس نشاطات الدولة المالية التي تستعين فيها بأدوات مالية كالنفقات والايرادات والميزانية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها قصد إشباع الحاجات العامة التي تتحدد وفقا لأيديولوجية المجتمع ومستوى تقدمه وعلاقته بغيره من المجتمعات" أو أنه " دراسة لاقتصاديات القطاع العام"، أو كما عرفه آخرون على أنه "العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل والأساليب المالية بشقيها الايرادي والانفاقي لتحقيق أهداف المجتمع بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ومن التعريفات السابقة نستنتج عدة عناصر أساسية تكون في مجموعها مضمون دراسة المالية العامة:

- تحديد حجم الحاجات العامة واجبة الإشباع.
- تحديد الوسائل والأدوات التي بموجبها يتم توفير الموارد لإشباع حاجات المجتمع.
- تحديد تأثير نشاط الدولة على الاقتصاد القومي ككل.

أما أهم الفروق بين المالية العامة والمالية الخاصة سنبينها في الجدول التالي:

أوجه الخلاف	المالية العامة	المالية الخاصة
من حيث الهدف	تحقيق المصلحة والمنفعة العامة وإشباع الحاجات الجماعية الأساسية	تحقيق أكبر قدر من الربح والفائدة الذاتية
من حيث طريقة تحصيل الإيرادات	تتمتع الدولة بسلطة الإلزام والإكراه لتحصيل وحماية إيراداتها	تحصل إيراداتها عن طريق الاختيار والتعاقد وبيع منتجاتها خدماتها للدولة أو الأفراد
من حيث المسؤولية والرقابة	لكونها تتعلق بالمال العام فإن التصرف بأموالها يكون دقيقا وتخضع لرقابة شديدة سابقة وآنية ولاحقة وتحظى بحماية قانونية كبيرة	في المالية الخاصة لا تزيد المسؤولية عن عقوبة الإفلاس
من حيث إمكانية زيادة الإيرادات	تتمتع الدولة بسلطات واسعة في زيادة إيراداتها	تتقيد المالية الخاصة بالإيرادات المحصلة من الأرباح والهبات والوصايا
من حيث اللجوء للادخار	يهمها مبدأ التوازن بين النفقات والإيرادات في الظروف العادية، أما في الظروف الاستثنائية فيمكنها اللجوء للإيرادات الاستثنائية	تسعى دائما لادخار جزء من دخلها تستعين به في أوقات الأزمات المالية
من حيث الأسلوب المتبع في إحداث التوازن بين الإيرادات والنفقات	تقوم أولا بتقدير النفقات التي يتعين إنفاقها لتسيير المرافق والمشاريع العامة والسعي الدائم لإشباع الحاجات العامة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تقوم بتقدير الأوجه التي تحصل منها على إيرادات كافية لمواجهة هذه النفقات وبذلك تتحقق الموازنة عن طريق تبعية النفقات للإيرادات	تقوم بتقدير إيراداتها أولا ثم تعين بعد ذلك أوجه الإنفاق التي توجه إليها هذه الإيرادات مع الحرص على أن تكون النفقات في حدود الإيرادات وبذلك تتحقق الموازنة عن طريق تبعية النفقات للإيرادات

فرنسية

IV الحاجـــات العامـة

الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة 17
الحاجات المستحقة 17

تعرف الحاجة العامة بأنها "الحاجة الجماعية التي يقوم النشاط العام بإشباعها ويترتب على إشباعها منفعة جماعية، وتقسم الحاجات من حيث إشباعها إلى قسمين: قسم يقوم بإشباعه النشاط الخاص وهو ما يعرف بالحاجات الخاصة أو الفردية كالحاجة إلى الغذاء والكساء والمأوى ...الخ، وقسم يقوم بإشباعه النشاط العام وهو ما يعرف بالحاجات العامة أو الجماعية كالحاجة إلى العدالة والأمن والدفاع ...الخ ويشعر بها الناس مجتمعين، فحدود الحاجات العامة في مجتمع معين وفي لحظة معينة يتوقف على طبيعة دور الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويمكن تقسيم الحاجات العامة 7[7] إلى عدة أنواع:

آ. الحاجات العامة غير القابلة للتجزئة

وهي الحاجات التي لا يمكن تجزئة إشباعها وتجزئة المنفعة المتولدة عنها بالنسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد دون البعض الآخر، فإشباع الحاجة إلى الأمن والدفاع والعدالة لابد أن يتم بالنسبة إلى جميع الأفراد ككل لا يتجزأ.

ب. الحاجات المستحقة

هناك نوع آخر من الحاجات يمكن تجزئتها، أي تجزئة إشباعها ويعني هذا إمكانية فصل حاجة الأفراد عن حاجة البعض الآخر، ويتوقف حدود هذه الخدمات أو الحاجات على الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدور الدولة في المجتمع، وهي حاجات يمكن أن يترك أمر القيام بها للنشاط الخاص غير أن الهيئات العامة تقوم بها إذا كانت هناك منفعة عامة تستدعيها، ومن أمثلتها الحاجة إلى التعليم العام والصحة والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والغاز ...الخ.

٧ السياســـة المالية

آ. السياســـة المالية

السياسة المالية هي تلك القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونمط استخدام مختلف العناصر المالية وتوجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية.

وتتجسد عادة السياسة المالية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية، فالسياسة المالية يجب أن تكون متكاملة مع عناصر السياسة الاقتصادية الأخرى، وتتضمن السياسة المالية تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، بالإضافة إلى التكييف النوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغرض تحقيق أهداف معينة وفي مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي، وتحقيق التشغيل الكامل، الاستقرار الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، إتاحة الفرص المتكافئة لجهود المواطنين بالتقريب بين فئات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات ...الخ، وتستخدم الدولة في سعيها لتحقيق هذه الأهداف كافة الوسائل والأدوات المتاحة بدءا من استخدام سلطتها السيادية في سن القوانين واللوائح والتشريعات المختلفة، كما تستخدم أدوات السياسة المالية مثل الضرائب، الرسوم، القروض العامة، الإصدار النقدي.....إلخ 8[8].

VI تمرين :تمارين متعلقة بالمحور الأول

[25 ص 2 حل رقم]

تمرين

المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة المشاكل المتعلقة بالاحتياجات الخاصة وتخصيص الموارد المالية
اللازمة لإشباعها

- ○ المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة المشاكل المتعلقة بالاحتياجات العامة وتخصيص الموارد المالية اللازمة لإشباعها
- ○ المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة الاحتياجات العامة

تمرين

في الفكر الكلاسيكي تدخل الدولة أمر ضروري لتحقيق التوازن على مستوى الموازنة

- ○ في الفكر الكلاسيكي تدخل الدولة يعتبر أمر غير ضروري لتحقيق التوازن على مستوى الموازنة
- ○ في الفكر الكلاسيكي تدخل الدولة أمر ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي

تمرين

ما الفرق بين المفهوم التقليدي للمالية العامة والمفهوم الحديث

- ☐ المفهوم التقليدي مرتبط بالدور الحيادي للدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويقتصر دورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدالة ، وبالتالي ميزانيتها كانت محدودة، أما المفهوم الحديث مرتبط بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، والميزانية أصبحت لها أبعادا اقتصادية واجتماعية والسياسية
- ☐ المفهوم التقليدي مرتبط بتدخل الدولة وبالتالي تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ويتعدى دورها الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدالة، أما المفهوم الحديث مرتبط بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، والميزانية ليست لها أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية,

تمرين

ماذا نقصد بالسلطات المركزية

☐	السلطات المركزية: هي كل الهيئات الحكومة والوزارية التي مقرها الجزائر العاصمة
☐	السلطات المركزية: هي الهيئات المتواجدة في كل الولايات كالولاية والبلدية

خاتمة

للمالية العامة أهمية كبيرة في حياتنا المعاصرة ففهم الظواهر المالية التي تتزامن مع حياتنا اليومية وتفسير المصطلحات المالية والاقتصادية التي نسمعها ونتتبع تطورها في وسائل الاعلام المختلفة (الايرادات، النفقات، الميزانية، العجز، القروض العامة، ترشيد الانفاق العام، التضخم، المديونية الخارجية... الخ من المصطلحات) لا يمكن ان يتم بصفة علمية ومنهجية تشبع الشغف لمعرفة مدلولات هذه المصطلحات بالإجابة المؤسسة عن مدلولاتها والاجابة على الأسئلة المتعلقة بحالة البلاد المالية وكيفية تسييرها، إلاّ بالتمكن من فهم علم المالية العام

حيث شهد علم المالية العامة▪ تطورا كبيرا منذ بداية القرن 20م، وفي خضم التطور المتزايد لدور الدولة اختلفت حول هذا الإطار الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية، لا سيما بين الليبرالية والاشتراكية التي سادت خلال القرن الماضي، ناهيك عن الاختلاف السياسي والفكري الذي حدث بين المدارس الاقتصادية للمذهب الليبرالي بين دعاة تدخل الدولة من جهة وحيادها من جهة أخرى مما يؤثر على الإنفاق العام

حل التمارين

> 1 (ص 9)

المكتسبات القبلية

◉	نعم
○	لا

المكتسبات القبلية

☑	صحيح
☐	خطأ

محاضرات في القانون الاداري.*pdf*
وثيقة1 فرنسية
محاضرات في الاقتصاد السياسي.*pdf*
وثيقة2 فرنسية

على الطالب مراجعة مضمون هذه المحاضرات

المكتسبات القبلية

يعتمد النظام الإقتصادي الرأسمالي على الملكية .....لوسائل الإنتاج الفردية

المكتسبات القبلية

اذا كان المرفق العام مدين فجميع امواله لا يجوز الحجز عليها من قبل الدائنين

> 2 (ص 21)

تمرين

◉	المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة المشاكل المتعلقة بالاحتياجات العامة وتخصيص الموارد المالية اللازمة لإشباعها
○	المالية العامة هي العلم الذي يهتم بدراسة الاحتياجات العامة

تمرين

◉	في الفكر الكلاسيكي تدخل الدولة يعتبر أمر غير ضروري لتحقيق التوازن على مستوى الموازنة
○	في الفكر الكلاسيكي تدخل الدولة أمر ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي

تمرين

☑	المفهوم التقليدي مرتبط بالدور الحيادي للدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويقتصر دورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدالة ، وبالتالي ميزانيتها كانت محدودة، أما المفهوم الحديث مرتبط بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، والميزانية أصبحت لها أبعادا اقتصادية واجتماعية والسياسية
☐	المفهوم التقليدي مرتبط بتدخل الدولة وبالتالي تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ويتعدى دورها الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدالة، أما المفهوم الحديث مرتبط بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، والميزانية ليست لها أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية,

تمرين

☑	السلطات المركزية: هي كل الهيئات الحكومة والوزارية التي مقرها الجزائر العاصمة
☑	السلطات المركزية: هي الهيئات المتواجدة في كل الولايات كالولاية والبلدية

قاموس

المالية العامة

تتعلق بمالية الدولة وجميع الهيآت التابعة لها وتخضع للقانون العام

معنى المختصرات

- د م	الدولة المنتجة
- م ع	المالية العامة

قائمة المراجع

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد و المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

[3] محمد عباس محرزي" اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ،2003.

[4] محمد عباس فوزي، اقتصاديات المالية العآمة، النفقات العآمة - الإيرادات العآمة - الميزانية العآمة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة مركزية، بن عكنون - العزائر، ،2003.

[5] عبد المنعم فوزي وأخرون، المالية العامة، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت 1970.

[6] حراق مصباح دروس في المالية العامة، لصالح جامعة التكوين المتواصل، 2014-2015.

[7] محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

[8] ونادي رشيد آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد:9، جوان 2011.

مراجع الأنترنيت

[1] عادل فليح العلي " مالية الدولة"، دار زهران للنشر والتوزيع، ،2010.